

المهلة الثانية المؤقتة تلفظ "ساعاتها" الأخيرة..



والحديث عن قوات مصرية في جزيرة "حوار" البحرينية قبلة اليا بسة القطرية الى جانب وحدات من "درع الجزيرة" يوحي بتزايد فرص الحل العسكري.. وتغيير لافت في "مهمة" القاعدة التركية
عبد الباري عطوان

عندما يؤكد السيد خالد العطية وزير الدفاع القطري ان هناك خطة لتغيير النظام في قطر، و"انا مستعدون للدفاع عن انفسنا" للمرة الثانية في غضون بضعة أيام، وقبل ساعات من انتهاء فترة الـ100 يومين الاضافيين للمهلة، فان هذا يعني ان الوساطة الكويتية لإنقاذ المنطقة، وتطويق الازمة وصلت الى طريق مسدود.

الرد القطري على المطالب الـ13 التي تقدمت بها دول التحالف السعودي الاماراتي المصري البحريني جاء تكرارا ل موقف سابقة برفض كل أنواع الوصاية، وإعادة التأكيد "انه لا حل الا عبر المفاوضات وعبر حوار يتم على أساس المساواة وليس التهديد"، مثلما جاء على لسان الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثani، وزير الخارجية القطري، اثناء مؤتمر صحافي مع نظيره الألماني.

التصريحات غير الرسمية حول الرد القطري الذي جرى تسليمها يوم الاثنين الماضي الى امير الكويت أكدت ان قطر لن تتعلق قناة "الجزيرة" واصواتها، ولا القاعدة العسكرية التركية، ولن تسلم أي من المعارضين الخليجيين والمصريين الذين لجأوا اليها، وتطلب بتعويضات مصادرة عن الخسائر التي لحقت بها من جراء الحوار، وستبقى على علاقتها مع حركة الاخوان المسلمين لانها غير مدرجة على لواحة الإرهاب الأعمى، وربما لهذا السبب لم يكن الوسيط الكويتي في عجلة من امره لتسليم هذا الرد فور استلامه الى

الحكومتين السعودية والاماراتية، لانه لا يتضمن أي تنازل يمكن التعويل عليه، ويشكل أرضية للتفاوض.

قطر قالتها صراحة انها تفضل الحرب على قبول مثل هذه المطالب "اللامعقولة" و"الاستفزازية"، ولهذا ربما باتت منطقة الخليج برمتها على حافة كارثة اقتصادية تلحق الضرر بالجميع، وتكون مقدمة لكارثة عسكرية أيضا.

التصعيد هو العنوان الأبرز للمرحلة المقبلة التي لا مكان فيها للتهدئة، ومن تابع "التلسن" غير المباشر بالتصريحات وتبادل الاتهامات بين الشيخ عبد الله بن زايد، وزير خارجية دولة الامارات، ونظيره القطري الشيخ بن عبد الرحمن آل ثاني، يخرج بالانطباع نفسه.

اجتماع وزراء خارجية الرباعي المصري السعودي الاماراتي البحريني في القاهرة يوم الأربعاء ربما يضع "خريطة طريق" لإجراءات مكثفة طبعها الأول عقوبات اقتصادية، والثاني استعدادات عسكرية.

الحديث عن "تجميد" عصوية قطر في مجلس التعاون الخليجي يتزايد وتتصاعد حدته، والشيء نفسه يقال أيضا عن تجميد ارصدة قطرية في بنوك إماراتية سعودية، وسحب ودائع من بنوك قطرية.

ولعل الجانب الأخطر في التسريبات التي طفت في الأيام القليلة الماضية، التلویح بإقامة قاعدة عسكرية في البحرين تتواجد فيها قواعد مصرية، وبالتحديد في جزيرة "حوار" التي تبعد بضعة كيلومترات عن اليابسة القطرية، كما تضمنت هذه التسريبات أيضا تحريك قوات "درع الجزيرة" وتدخلها في قطر، على غرار ما فعلت في البحرين في بداية الاحتجاجات التي سادتها، واللافت ان القوات المدعومة بالعربات المدرعة المتواجدة في البحرين الآن، ويزيد تعدادها عن الفي جندي جميعها من الامارات وال سعودية.

من مفارقات هذه الازمة الخليجية المتفاقمة ان القوات التركية المتواجدة حاليا على الأراضي القطرية ذهبت الى هناك بموافقة أمريكية، ومن اجل التصدي لاي تحرك عسكري إيراني ضد قطر، او اي دولة خلنجية أخرى، وحطت بمباركة سعودية زعيمة "التحالف السني"، وبدو ان مهمة هذه القوات تغيرت الان 180 درجة، وباتت محصورة في احباط أي انقلاب لإطاحة القيادة القطرية الحالية، مثلما قال الدكتور منصور اكوغن الخبير الاستراتيجي التركي في حديث لإذاعة "هابرتيرك" يوم امس، واكد هذه الحقيقة بشكل غير مباشر الجنرال الكر باشبورغ، رئيس هيئة اركان الجيش التركي السابق، وأضاف عليها ان وجود هذه القوات في قطر ينطوي على مخاطرة كبيرة.

لا نعتقد اننا سنرى في الساعات المقبلة تمديدا ثالثا للمهلة، والمفاجآت واردة، بشقيها الاقتصادي والعسكري، ولا نستبعد ان تكون إدارة الرئيس دونالد ترامب متورطة في هذه الازمة، وتصب الزيت على نارها لتریدها اشتعالا، لانها لو ارادت التهدئة، والحل السياسي، لفرضته على حلفائها، وجميعهم حلفاؤها، دون أي استثناء.

